

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

د. عبدالرحمن محمد السلطان

أستاذ الاقتصاد المشارك

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الثامن عشر لجمعية الاقتصاد السعودية

واقع قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية

يتزايد استهلاك المملكة من مصادر الطاقة الأولية (النفط والغاز) بشكل متسارع، فوفق بيانات هيئة الطاقة الدولية (International Energy Agency (IEA) فقد بلغ استهلاك المملكة من مصادر الطاقة الأولية في عام 2012 حوالي 4 ملايين برميل نفط مكافئ يوميا، بحيث أصبحت المملكة أكبر مستهلك للنفط الخام في الشرق الأوسط والعاشرة على مستوى العالم من حيث إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية .

واقع قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية

إنتاج المملكة من مصادر الطاقة الأولية بلغ في عام 2012 حوالي 12.5 مليون برميل نـفـط مكافئ يومياً، بالتالي فالمملكة استهلكت حوالي 32% من إنتاجها من النفط والغاز، حيث شكل استهلاك النفط حوالي 67% من استهلاك الطاقة محلياً، فيما استهلكت كامل إنتاجها من الغاز الطبيعي مشكلاً 33% من إجمالي الاستهلاك.

واقع قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية

وحيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في استهلاك المملكة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي لغرض إنتاج الكهرباء خلال الفترة من 2008 وحتى 2012 نسبة مرتفعة بلغت حوالي 28%، ونمى الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة 7.42%، فإن الطاقة الكهربائية المنتجة ستصل في عام 2015 إلى ما يعادل 547 ألف برميل نفط مكافئ يوميا، يستهلك إنتاجها 1.81 مليون برميل نفط مكافئ يوميا، منها حوالي مليون برميل من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.

واقع قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية

أيضاً فإن نصيب القطاع الصناعي من الاستهلاك النهائي للطاقة بلغ في عام 2012 بلغ 405 ألف برميل نפט مكافئ يوميا لأغراض توليد الطاقة، بالإضافة إلى استهلاك مليون وأربعة وثمانون ألف برميل نפט مكافئ يوميا كلقيم، تسهلك منه الصناعة البتروكيماوية وحدها حوالي مليون وثمانية عشر ألف برميل نפט مكافئ يوميا. ما يجعل إجمالي نصيب القطاع الصناعي من الاستهلاك النهائي للطاقة في المملكة يبلغ حوالي 1.49 مليون برميل نפט مكافئ يوميا أو ما يعادل 35% من الاستهلاك الإجمالي لمصادر الطاقة بالمملكة، وحوالي 56% من الاستهلاك النهائي الإجمالي للطاقة.

يليه في حجم الاستهلاك قطاع النقل والمواصلات كثاني أكبر قطاع مستهلك للطاقة، بحجم استهلاك بلغ 809 ألف برميل من المشتقات النفطية يوميا .

يتلوه القطاع السكني بحجم استهلاك بلغ 240 ألف برميل نפט مكافئ معظمه يتمثل في استهلاك هذا القطاع من الكهرباء.

واقع قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية

وفيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية للطلب على الطاقة محليا فمتوسط معدل النمو السنوي في الطلب على الطاقة خلال الفترة 2009-2012 بلغ 6.6% ووفق هذا المعدل فإن إجمالي الطلب سيصل هذا العام إلى 4.87 مليون برميل نפט مكافئ يوميا، أي ما يعادل 39% من إنتاج المملكة من مصادر الطاقة الأولية في عام 2012.

وسيرتفع الاستهلاك النهائي للطاقة إلى 3.2 مليون برميل نפט مكافئ يوميا منها حوالي 1.82 مليون برميل يوميا سيستهلكها القطاع الصناعي، فيما سيصل استهلاك قطاع النقل والمواصلات إلى حوالي 943 ألف برميل يوميا.

واقع قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية

هذه المعدلات العالية لنمو استهلاك المملكة لمصدر دخلها الرئيس ناتج بشكل أساس عن تدن خطير في كفاءة استخدام الطاقة، نتيجة غياب أي حافز على ذلك في ظل التسعير المتدني جدا لمختلف مصادر الطاقة وفي كافة القطاعات.

ما جعل معدل الطاقة المستهلكة لإنتاج كل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة واحد من أعلى المعدلات العالمية حيث يصل إلى 2.9 برميل نפט مكافئ بينما لا يتعدى في اليابان وألمانيا، على سبيل المثال، 0.7 برميل فقط.

واقع قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية

ما يؤكد أن سياسة دعم استهلاك الطاقة الحالية غير قابلة للاستدامة وتمثل تهديداً خطيراً يستدعي إجراء اصلاح شامل لبرامج دعم الطاقة بهدف رفع كفاءة وترشيد استهلاكها في كافة القطاعات.

التجارب الدولية في إصلاح نظام دعم الطاقة

خلال العقد الماضي ومع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام زادت الحاجة إلى إصلاح دعم الطاقة في العديد من بلدان العالم، وقد كانت هناك تجارب ناجحة في عدد من البلدان من بينها تركيا والفلبين وتشيلي والبرازيل وأفريقيا الجنوبية، وحققت بعض البلدان نجاح جزئي من بينها إندونيسيا وبيرو وإيران، إلى جانب دول فشلت محاولتها إصلاح نظام دعم الطاقة كما كان عليه الحال في المكسيك.

إصلاح نظام دعم الطاقة في إيران

رغم أن هناك تجارب عديدة على مستوى العالم في اصلاح نظام دعم الطاقة إلا أن هناك غياب شبه تام لبرامج الإصلاح في الدول المصدرة للنفط والمحاولة الأبرز التي يمكن الإشارة إليها في هذا السبيل هي التجربة الإيرانية.

إصلاح نظام دعم الطاقة في إيران

وهي مثال جيد بالنسبة لنا لسببين:

الأول: أنها دولة معتمدة على صادراتها من النفط وتدعم المشتقات النفطية وغيرها من مصادر الطاقة بشكل كبير جدا جعل أسعارها محليا من بين الأقل على مستوى العالم، نتج عنه بالضرورة نمو كبير في حجم الاستهلاك المحلي لمصادر الطاقة بصورة غير قابلة للاستدامة.

الثاني: أنه، وكما هو الحال في المملكة أيضا، فإن هناك شريحة واسعة في المجتمع مستوى معيشتها يجعلها عرضة للتضرر بشكل كبير من أي ارتفاع حاد في أسعار الطاقة وبمحااجة للحماية من أي تأثير سلبي لإصلاح دعم الطاقة على مستويات دخلها ووضعها المعيشي.

إصلاح نظام دعم الطاقة في إيران

ويتمثل الإصلاح الذي تم الإعداد له بشكل جيد ومستفيض وتم تطبيقه في ديسمبر ٢٠١٠ في تحويل دعم استهلاك الطاقة إلى دعم لمستهلكي الطاقة أنفسهم، من خلال إجراء رفع كبير في أسعار العديد من السلع المدعومة، والتي تشمل المشتقات النفطية والغاز الطبيعي والكهرباء بالإضافة إلى الخبز، ومقابل ذلك يصرف مبلغ نقدي شهري للمستهلكين Cash Transfer يستهدف تعويضهم عن الضرر الذي يلحق بهم جراء ذلك.

إصلاح نظام دعم الطاقة في إيران

والتحويل النقدي الذي أقرته إيران عبارة عن مبلغ شهري يستحق بحسب عدد أفراد الأسرة، يودع في حسابات بنكية فتحت لهذا الغرض يمول بالكامل من الدخل الإضافي الذي تجنيه الدولة من رفع أسعار السلع المدعومة، بحيث يصرف ٥٠% من هذا الدخل الإضافي كتحويل نقدي للمستهلكين الأفراد، و30% يصرف لمنشآت الإنتاج وفق آلية استحقاق تستهدف تمويل ودعم جهودها لرفع كفاءة استهلاكها للطاقة، و20% من الدخل يصرف للأجهزة الحكومية لدعم ميزانياتها لكي تواجه زيادة تكلفة الطاقة.

إصلاح نظام دعم الطاقة في إيران

وقد كان المفترض أن يتم تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح في عام 2012، وفق خطة إصلاح تستهدف تحقيق رفع أسعار مصادر الطاقة محليا لتعادل 90% من مستوياتها عالميا خلال خمس سنوات.

إلا أن تدهور وضع الاقتصاد الإيراني بسبب العقوبات الاقتصادية وما ترتب عليه من تراجع حاد في سعر صرف الريال الإيراني وارتفاع في معدلات التضخم جعل البرلمان الإيراني يوقف تطبيق المرحلة الثانية من البرنامج، بحيث يمكن القول بأنه التجربة الإيرانية ناجحة لكنها غير مستكملة بعد.

إصلاح نظام دعم الطاقة في تركيا

على خلاف برنامج إصلاح دعم الطاقة في إيران، والذي لم يستهدف تحرير أسواق الطاقة المحلية أو إزالة الدعم الحكومي وإنما فقط تحويل الدعم من دعم لاستهلاك الطاقة إلى دعم لمستهلكي الطاقة دون أن يترتب على ذلك بالضرورة تخفيف في العبء المالي على الدولة، فإن مشروع إصلاح نظام دعم الطاقة التركي استهدف تحرير الأسواق وإنهاء الدعم الحكومي لاستهلاك الطاقة بشكل كامل.

إصلاح نظام دعم الطاقة في تركيا

وقد بدأت عملية إصلاح نظام دعم الطاقة في الثمانينيات كجزء من عملية اصلاح اقتصادي شامل للحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي المتمثل في ملكية الدولة لوحدات الإنتاج الرئيسية في مختلف القطاعات والأنشطة، والتي من بينها قطاع الطاقة الذي كان مسيطر عليه من قبل شركة حكومية متكاملة رأسيا وهي شركة تروراس TRURAS.

إصلاح نظام دعم الطاقة في تركيا

استهدف برنامج اصلاح قطاع الطاقة في تركيا تحقيق الأهداف التالية:

- ١- تحسين الوضع المالي للدولة من خلال إنهاء الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية وغيرها من مصادر الطاقة.
- ٢- الحد من تدني الكفاءة في قطاع الطاقة من خلال زيادة حدة المنافسة والحد من التدخل الحكومي في هذا القطاع.
- ٣- الاستجابة لشروط متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إصلاح نظام دعم الطاقة في تركيا

وقد استهدفت عملية إصلاح قطاع الطاقة في تركيا الإنهاء الكامل للدعم الحكومي في قطاع الطاقة من خلال عملية اصلاح تدريجية طويلة الأمد نسبيا بدأت في ثمانينيات القرن الماضي ولم تتحقق بشكل كامل إلا في عام 2005.

فبحلول عام 2005 كانت آخر خطوات تخصيص شركة تروراس قد استكملت وأصبحت بالتالي أسعار المنتجات النفطية حرة تماما وتحدد من خلال قوى السوق دون أدنى تدخل أو دعم حكومي .

بل إن تركيا لم تكتفي بإنهاء الدعم الحكومي في قطاع الطاقة وإنما فرضت أيضا ضرائب عالية على الاستهلاك، بحيث أصبحت أسعار المشتقات في تركيا الآن من بين الأعلى على مستوى العالم.

إصلاح نظام دعم الطاقة في تركيا

من ثم فهناك اختلاف كبير في أسلوب إصلاح نظام دعم الطاقة في تركيا وإيران.

فقد سمح النجاح الاقتصادي لتركيا في تمرير برنامج اصلاح يترتب عليه انهاء تام تقريبا لكافة أشكال دعم استهلاك الطاقة مع تحرير شامل للأسعار.

في حين وجدت إيران نفسها مضطرة لتحديد أكبر قدر من المعارضة لبرنامج الإصلاح، من خلال تحويل نقدي ضخم يعوض المستهلكين في كافة القطاعات عن تأثير رفع أسعار مصادر الطاقة عليهم.

واقع إصلاح دعم الطاقة في المملكة

تعتبر أسعار الطاقة في المملكة من بين الأدنى على مستوى العالم بسبب الدعم الحكومي الكبير لاستهلاك الطاقة في القطاعين السكني وغير السكني.

فأسعار المشتقات محلياً هي الأقل على مستوى العالم باستثناء فنزويلا.

كما يحصل القطاع الصناعي على سوائل الغاز الطبيعي بسعر منخفض لا يتجاوز 75 سنتاً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، BTU، إضافة إلى تسعير متدن لاستهلاك هذا القطاع من النفط الخام والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية.

واقع إصلاح دعم الطاقة في المملكة

أمام النمو المتسارع في استهلاك المملكة من مصادر الطاقة تقرر في عام 2010 إنشاء المركز السعودي لكفاءة الطاقة بهدف رفع المواصفات الفنية في مختلف مجالات استخدام الطاقة في المملكة في محاولة للحد من نمو الاستهلاك.

قام المركز بإطلاق عدد من المبادرات، كان أولها مبادرة تستهدف رفع كفاءة استهلاك أجهزة التكييف للطاقة الكهربائية أطلقت على مراحل كان أولها في سبتمبر 2013، ومبادرة تستهدف رفع كفاءة استخدام الوقود في المركبات ستكون على مراحل أيضا كان أولها في أغسطس 2014.

إلى جانب مبادرات أخرى تستهدف رفع مواصفات العزل الحراري ورفع كفاءة الطاقة للأجهزة الكهربائية المنزلية والإضاءة وغيرها من منافذ استهلاك الطاقة يتوقع اقرارها وتطبيقها تباعا.

واقع إصلاح دعم الطاقة في المملكة

يتميز المركز بأسلوب عمل فريد يتمثل في التنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، بغرض بناء توافق حول المبادرات التي يطلقها المركز.

إلا أن الملاحظ أنه تم استبعاد خيار إصلاح نظام الدعم الحكومي لمصادر الطاقة من برنامج عمل المركز تماما، رغم ما لهذا الدعم المبالغ فيه جدا والمفتقر إلى الهيكلية المناسبة من دور رئيس فيما تعانيه المملكة من نمو مبالغ فيه جدا في استهلاك الطاقة في كافة القطاعات.

وكان الأولى أن تكون دراسة خيارات إعادة هيكلة دعم الطاقة أول وأهم مهام هذا المركز، خاصة وأن آلية عمله تجعله مؤهلاً جداً ليكون منتدى مناسباً لبناء توافق عام حول أسلوب إصلاح برامج دعم الوقود في المملكة وسبل الحد من التأثيرات السلبية التي يمكن أن تترتب على أي خطوات إصلاحية تتخذ.

واقع إصلاح دعم الطاقة في المملكة

لذا فإن جهود المركز رغم أهميتها لا يتوقع أن تترك الأثر المطلوب على مستويات الاستهلاك الحالية ولا أن تساعدنا في الحد من النمو الهائل في معدلات الاستهلاك خلال السنوات القادمة.

فالتجارب الدولية تظهر أنه لا يمكن رفع كفاءة وترشيد استخدام الطاقة دون إصلاح نظام دعم الطاقة.

والذي يمكن تحقيقه إما من خلال إنهاء دعم الطاقة بشكل كامل وتحرير اسوق الطاقة وهو خيار تركيا على سبيل المثال.

أو من خلال برنامج تسعير يعيد هيكله دعم مصادر الطاقة بما يضمن تحوله من دعم لاستهلاك الطاقة إلى دعم لمستهلكي الطاقة، وهو أسلوب إصلاح نظام دعم الطاقة الذي طبقته إيران على سبيل المثال.

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

رغم التركيز الكبير على استهلاك المشتقات النفطية، كالبنزين والديزل، إلا أن تدني تسعير المشتقات النفطية ونمو الطلب المحلي عليها تعتبر المشكلة الأسهل حلاً ضمن معضلة ارتفاع استهلاك موارد الطاقة. فهناك إلى حد كبير قناعة بأن هذه الأسعار بحاجة إلى تصحيح، كما أن التبعات الاقتصادية لذلك على المدى الطويل محدودة نسبياً، باعتبار أنه بمجرد رفع أسعار المشتقات النفطية، بنسبة مناسبة، سيتراجع الاستهلاك المحلي تدريجياً، إلى أن يصل إلى معدلات مقبولة، دون أن يلحق بالاقتصاد الوطني أضرار دائمة.

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

إلا أن الأمر نفسه لا ينطبق على دعم أسعار موارد الطاقة في القطاع الصناعي.

فالجميع يتحدث عن الميزة النسبية التي تتمتع بها الصناعة البتروكيمياوية في المملكة، التي تم اختلاقها من خلال تسعير متدن للقيم وموارد الطاقة.

أيضاً وعلى عكس ما عليه الحال بالنسبة لتسعير المشتقات النفطية، فإن الأضرار التي لحقت باقتصاد المملكة جراء التسعير المتدني لمصادر الطاقة في القطاع الصناعي ليست أضرار آنية فقط، وإنما أضرار طويلة الأمد لن يكون ممكناً تصحيحها بمجرد رفع أسعار الطاقة والتي من أبرزها التالية:

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

١- أي وقف أو حتى تخفيض في دعم الطاقة في القطاع الصناعي سيترتب عليه تراجع حاد في الربحية والقدرة التنافسية لوحدات هذا القطاع وستكون مضطرة لبذل جهود حثيثة لتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع كفاءة أدائها وقد لا تكون مستعدة أو قادرة على ذلك.

٢- أن الانخفاض الحاد في أسعار موارد الطاقة واللقيم قد ألحق بالغ الضرر في صناعة البتروكيماويات من خلال تسببه في توسعها أفقياً وغياب أي توسع رأسي في هذه الصناعة، بحيث أصبحت المملكة تنتج الآن 7% من إنتاج العالم من البتروكيماويات الأولية لكنها تنتج 0% من إنتاج العالم من المنتجات البتروكيماوية المتقدمة، رغم مرور ما يزيد على 30 عاماً على قيام هذه الصناعة في المملكة. وهي فترة أكثر من كافية لتطور هذه الصناعة، إلا أن هذا لم يحدث، بسبب أن التسعير المتدني للغاز والنفط الخام وأد أي حافز لدى شركات البتروكيماويات للدخول في الصناعات البتروكيماوية المتقدمة عالية القيم المضافة.

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

٣- الدعم الحكومي للكثير من الأنشطة الإنتاجية، من خلال التسعير المنخفض لمصادر الطاقة، ينتج عنه تشوه خطير في هيكلية تكاليف الإنتاج في هذه الأنشطة، بحيث أصبح من المجدي، ليس فقط التوسع في إنتاجها لتلبية الطلب المحلي، وإنما أيضا لتصديرها للخارج، ما يؤكد المبالغة الشديدة في هذا الدعم، الذي أسهم في تزايد الاستهلاك المحلي من الطاقة لإنتاج منتجات يظن أنها تمثل تنوعاً في القاعدة الاقتصادية بينما هي في حقيقتها استنزاف غير مبرر ولا مقبول لموارد نادرة.

٤- ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لمصادر الطاقة المستهلكة في القطاع الصناعي وخاصة في قطاع الصناعة البتروكيماوية، فبالإضافة إلى التكلفة المتمثلة في الفرق بين تسعير الغاز والنفط المباع إلى شركات البتروكيماويات وسعره في السوق العالمية، فإن انخفاض إنتاج المملكة من الغاز الطبيعي نسبياً وتوجيه حوالي نصف هذا الإنتاج للصناعة البتروكيماوية يضطر المملكة إلى إنتاج الكهرباء وتحمية المياه باستهلاك مزيد من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية، ما يتسبب في خسارة المملكة لعوائد نفطية تعادل عدة أضعاف الأرباح التي تحققها هذه الصناعة.

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

من ثم فحصول شركات البتروكيماويات في المملكة على الغاز المصاحب والنفط الخام والغاز الطبيعي بسعر يقل كثيراً عن أسعارها العالمية لا يعني مطلقاً أن المملكة تمتلك ميزة نسبية في هذه الصناعة، بالنظر إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لمصادر الطاقة التي تستهلكها، ما يجعلها ميزة مصطنعة غير حقيقية تسببت في الواقع في توسع أوقفي مبالغ فيه في صناعة البتروكيماويات، فتعددت شركات هذا القطاع رغم كونه قطاع صناعة حجم كبير ترتفع كفاءته بوجود عدد محدود من المنتجين، كما حدث من توجه هذه الصناعة إلى إنتاج السلع البتروكيماوية عالية التقنية مرتفعة القيمة المضافة، كونها غير مضطرة لذلك في ظل ما تحققه من أرباح عالية من منتجاتها البتروكيماوية الأولية.

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

برنامج إصلاح لنظام دعم الطاقة في المملكة الذي نقترحه في هذه الدراسة يراعي حقائق في غاية الأهمية:

١- أنه في ظل التدني الشديد في أسعار مصادر الطاقة وفي كافة القطاعات فإن من غير المجدي إجراء رفع تدريجي في أسعار مصادر الطاقة ولا بد من رفع أسعار مصادر الطاقة بنسب عالية جدا تشجيع بقوة على ترشيد ورفع كفاءة استهلاكها.

٢- أن تصحيح الأسعار يجب أن يشمل كافة مصادر الطاقة، ما يضمن ترشيد ورفع كفاءة استخدام مصادر الطاقة في كافة القطاعات دون استثناء.

٣- أنه في ظل التأثير السلبي الهائل لرفع أسعار مصادر الطاقة على ربحية المنشآت الصناعية ومستويات معيشة الأفراد فإنه لا بد أن يشتمل برنامج الإصلاح على تحويل نقدي يصرف وفق قواعد استحقاق مناسبة يتحول الدعم بموجبه من دعم لاستهلاك الطاقة إلى دعم لمستهلكي الطاقة.

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

٤- ألا يترتب على هذا الإصلاح أي أعباء مالية جديدة على الدولة.

٥- أن يضع برنامج الإصلاح هيكل زمني يضمن تخفيض تدريجي في مبلغ التحويل النقدي إلى أن يتلاشى تماماً، ما يعطي مستهلكي الطاقة وقتاً كافياً للتكيف مع الأسعار الجديدة لمصادر الطاقة لكنه يؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء كامل للدعم الحكومي لاستهلاك الطاقة.

٦- أن يكون هناك إمكانية لإضافة سلع مدعومة أخرى إلى برنامج الإصلاح، كالماء والخبز مثلاً، ما يضمن ترشيد استهلاكها وبالتالي تحقيق رفع شامل لكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية كافة وليس فقط مصادر الطاقة.

مقترح لتعزيز ترشيد وكفاءة استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية

من ثم فإن برنامج إصلاح نظام دعم الطاقة الذي يحقق كل ذلك يلزم أن يكون مزيج من برنامجي إصلاح دعم الطاقة في إيران وتركيا. يستهدف في مرحلته الأولى تحويل إلى دعم لمستهلكي الطاقة بدلاً من كونه دعم لاستهلاك الطاقة.

لكن مع مرور الوقت يجب أن يفرض برنامج الإصلاح تخفيض تدريجي في الدعم الحكومي لاستهلاك الطاقة في كافة القطاعات يتزايد معه العبء المالي الذي يتحمله مستهلكي الطاقة أنفسهم إلى أن يتم تحرير أسواق الطاقة بشكل كامل وتنتهي كافة أشكال الدعم الحكومي في هذا القطاع.

هذا المزيج يتحقق من خلال إحداث رفع كبير في أسعار مصادر الطاقة في كافة القطاعات مع تحويل نقدي مباشر للمستهلكين يعوضهم بشكل كامل عن أي تأثير سلبي لزيادة تكلفة الطاقة عليهم وفق آلية استحقاق مناسبة، لكنه يضع برنامج زمني يفرض تخفيض تدريجي في مبلغ التحويل النقدي مداه خمس عشرة سنة تصبح أسعار مصادر الطاقة في نهايته محررة تماماً وغير مشتملة على أي دعم حكومي.

أولاً: إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع غير السكني Nonresidential Sector:

في مقابل رفع أسعار مختلف مصادر الطاقة من نبط خام وسوائل غاز وغاز طبيعي ومشتقات نفطية وكهرباء بما يوصلها فوراً إلى معدلاتها العالمية.

تعوض منشآت القطاع غير السكني بتحويل نقدي يعادل الفرق بين تكلفة استهلاكها من مختلف مصادر الطاقة في آخر عام قبل إقرار إصلاح نظام دعم الطاقة وبين ما ستتحمله ثمناً للكميات نفسها وفق الأسعار الجديدة.

لكن مع تخفيض تدريجي سنوي في مبلغ التحويل النقدي بحيث يتلاشى تماماً بمرور خمس عشرة سنة على إطلاق برنامج الإصلاح، لتصبح وحدات القطاع غير السكني متحملة لكامل تكلفة الطاقة التي تستهلكها دون أي دعم حكومي.

أولاً: إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع غير السكني Nonresidential Sector:

ويكون استحقاق المنشآت في القطاع غير السكني للتحويل النقدي مرتبطاً بالمنافسة التي تتعرض لها منتجاتها .

بحيث يقصر استحقاق التحويل النقدي على المنشآت المنتجة للسلع المتاجر بها فقط tradable goods، وهي السلع التي يمكن استهلاكها محلياً كما يمكن تصديرها، أي السلع التي تكون عرضة لمنافسة السلع المستوردة، والتي تشمل معظم السلع الصناعية كالمنتجات البتروكيماوية والإسمنت وصناعة الأثاث ونحوها.

بينما لا يُستحق أي تحويل نقدي لمنتجات السلع غير متاجر بها non-tradable goods، وهي السلع التي تنتج وتستهلك محلياً ولا يمكن تصديرها، بالتالي هي غير معرضة لمنافسة سلع مستوردة، فمنتجات مثل هذه السلع لديهم القدرة على رفع أسعار منتجاتهم بما يعرضهم عن ارتفاع تكاليفهم المترتب على ارتفاع تكلفة الطاقة عليهم.

ويستثنى من ذلك منتجي السلع غير المتاجر بها التي تقيد الدولة قدرتهم على رفع أسعارهم، كالكهرباء والماء مثلاً، فيصرف لهم تحويل نقدي بقدر ما تُقيد قدرتهم على رفع أسعار منتجاتهم، أما إذا سمح لهم برفع أسعارهم بما يعرضهم عن ارتفاع تكلفة الطاقة عليهم، وهذا هو الخيار المفضل، فيصبح مستهلكي منتجاتهم هم المستحقين لتحويل نقدي يعرضهم عن ارتفاع أسعار تلك المنتجات.

طبيعة المشكلة التي تواجهها العمالة

المواطنة

أولاً: إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع غير السكني Nonresidential Sector:

في هذه الحالة فإن المنشأة t ينطبق عليها شروط الاستحقاق يصرف لها في السنة التي i من بدء تطبيق برنامج إصلاح دعم الطاقة تحويل نقدي قدره y_{it} يقدر وفق الصيغة التالية:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^n c_{ijo} (p_{jt} - p_{j0}) \left(\frac{15-t}{15} \right) \quad (1)$$

$t=0, \dots, 15$
 $j = 1, \dots, n$

ووفق الصيغة التحويلي النقدي في المعادلة (1) فإن مبلغ التحويل النقدي المستحق للمنشأة i في السنة y_{it} من بدء تطبيق إصلاح نظام تسعير مصادر الطاقة في القطاع غير السكني، t ، سيكون مجموع ضرب حجم استهلاكها من كل مصدر من مصادر الطاقة في السنة التي تسبق إقرار تصحيح الأسعار في فرق سعر ذلك المصدر في السنة عن سعره قبل تصحيح الأسعار t مضروباً بمعامل تخفيض تدريجي سنوي يدفع باتجاه تلاشي هذا التحويل خلال خمس عشرة سنة، بحيث أنه بمرور 15 سنة على بدء إطلاق البرنامج تصبح الأسعار محررة تماماً ومرتبطة بمعدلاتها في السوق العالمية وينتهي كل دعم حكومي لاستهلاك الطاقة في هذا القطاع.

أولاً: إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع غير السكني Nonresidential Sector:

فهذا الإصلاح لبرنامج دعم الطاقة في القطاع غير السكني سيحقق أربعة مكاسب رئيسية :

١- كون التحويل النقدي غير مرتبط بحجم استهلاك مصادر الطاقة بعد بدء تطبيق برنامج إصلاح نظام دعم الطاقة سيدفع منشآت القطاع غير السكني إلى رفع كفاءة استخدامها لمصادر الطاقة في ظل الارتفاع الكبير في أسعارها، وبقدر ما تنجح في ذلك بقدر ما تكون مستفيدة مالياً من هذا الإجراء، فشركة تستطيع أن ترفع من كفاءة استخدام الطاقة بنسبة تزيد عن نسبة الانخفاض السنوي في التحويل النقدي ستكون محققة لربح إضافي وسيكون ذلك نوع من المكافأة على ما حققته من تحسن في كفاءة استخدامها لمصادر الطاقة، إلا أن من المهم جداً ضمان ألا يكون هذا التراجع ناتج عن انخفاض في إنتاجها، وفي هذه الحالة يلزم تخفيض التحويل النقدي بنفس النسبة.

أولاً: إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع غير السكني Nonresidential Sector:

٢- الرفع الكبير والفوري في أسعار مصادر الطاقة سيدفع القطاع الصناعي ليس فقط إلى بذل جهود سريعة وحثيثة لرفع كفاءة استخدامه لمصادر الطاقة، وإنما أيضا لرفع كفاءة الأداء بشكل عام وخفض مختلف تكاليف الإنتاج وبذل جهود حثيثة لتعظيم القيم المضافة التي يحققها من خلال تنويع منتجاته وتطوير محتواها التكنولوجي للمحافظة على قدرته التنافسية بصورة لا يمكن تحقيقها من خلال رفع سنوي محدود وتدرجي في أسعار مصادر الطاقة .

٣- عدم منح تحويل نقدي للمنشآت المنتجة للسلع غير المتاجر بها، كونها تستطيع التعويض عن الارتفاع في تكاليفها من خلال رفع أسعار منتجاتها، يعني أن دعم الطاقة المقدم لهذه المنشآت سينتهي فور إطلاق البرنامج.

٤- لا يترتب على هذا الإصلاح لنظام دعم الطاقة أي عبء مالي إضافي على الدولة، فتكلفة التحويل النقدي للمنشأة لمستحقة في السنة الأولى من البرنامج تساوي بحد أقصى دعم الطاقة الذي كانت ستتحمله الدولة لقاء استهلاكها من الطاقة فيما لو بقت الأسعار ومعدلات الاستهلاك عند مستوياتها السابقة، إلا أن هذا التحويل سينخفض تدريجياً بحيث ينتهي تماما خلال خمسة عشر عاما.

ثانياً :إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع السكني Residential Sector:

كما هو الحال بالنسبة لاستهلاك الطاقة في القطاع غير السكني، فإن رفع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء على المستهلكين في القطاع السكني بمعدلات عالية سيشكل عبئاً مالياً قد لا تكون شريحة واسعة في المجتمع قادرة على تحمله.

إلا أنه في الوقت نفسه لا بد من رفع كبير في أسعار مصادر الطاقة يحفز المستهلكين في هذا القطاع على رفع كفاءة وترشيد استهلاكهم للطاقة. لتحقيق كل ذلك فلا بد من إحداث رفع كبير في أسعار المشتقات النفطية والكهرباء مقابل تحويل نقدي وفق آلية استحقاق مناسبة تحمي المستهلكين من الأثر المالي السلبي لرفع أسعار مصادر الطاقة على مستويات معيشتهم، أي أن نستبدل دعم استهلاك الطاقة بدعم لمستهلكي الطاقة في القطاع السكني.

ثانياً: إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع السكني Residential Sector:

ولتحديد التحويل النقدي في القطاع السكني لنفرض أن:

إصلاح نظام دعم الطاقة عدد السنوات التي مرت منذ إطلاق برنامج $t =$ ، الديزل، الكهرباء، كالبنزين مصدر الطاقة الذي يستهلكه القطاع السكني $j ==$ ، أو أي مصدر آخر من مصادر الطاقة، أو أي سلعة أخرى تدرج ضمن برنامج التحويل النقدي كالماء والخبز على سبيل المثال، ونفترض وجود عدد n من مصادر الطاقة التي يتم استهلاكها في القطاع السكني.

في السنة j الطاقة من مصدر استهلاك القطاع السكني إجمالي $C_{rj0} ==$ الأخيرة قبل بدء برنامج إصلاح نظام دعم الطاقة.

ة. في آخر سنة قبل بدء برنامج دعم الطاقة j مصدر الطاقة سعر $p_{j0} ==$ مصدر الطاقة سعر $p_{jt} ==$ في السنة t من بدء برنامج إصلاح دعم الطاقة.

t للقطاع السكني في السنة المستحق النقدي إجمالي التحويل $y_{rt} ==$ من بدء برنامج إصلاح دعم الطاقة.

ثانياً: إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع السكني Residential Sector:

ففي هذه الحالة فإن إجمالي التحويل المستحق للقطاع السكني في السنة t من بدء تطبيق البرنامج سيكون y_{rt} ، والذي يتم تقديره وفق الصيغة التالية:

$$y_{rt} = \sum_{j=1}^n c_{rj0} (p_{jt} - p_{j0}) \left(\frac{15-t}{15} \right) \quad (2)$$

$t=0, \dots, 15$
 $j = 1, \dots, n$

ووفق صيغة التعويض النقدي في المعادلة رقم (٢) فإن مبلغ التحويل النقدي المستحق للمستهلكين في القطاع السكني في السنة بدء تطبيق إصلاح نظام تسعير مصادر الطاقة، من t ، سيكون مجموع ضرب مقدار استهلاك القطاع السكني من كل مصدر من مصادر الطاقة y_{rt} في السنة التي تسبق إقرار تصحيح الأسعار في فرق سعر ذلك المصدر في السنة t عن سعره قبل تصحيح الأسعار مضروباً في معامل تخفيض تدريجي في التحويل النقدي السنوي يدفع باتجاه تلاشيها باستكمال ١٥ سنة على إطلاق برنامج إصلاح نظام دعم الطاقة.

ثانياً :إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع السكني Residential Sector:

أما المبلغ المستحق لكل فرد في القطاع السكني y_{rit} في السنة فسيكون t مبلغ متساوٍ لكل فرد مُستحق للتحويل النقدي يتم الحصول عليه من خلال قسمة إجمالي التحويل المستحق للقطاع السكني y_{rt} على عدد المستحقين Pop

$$y_{rit} = y_{rt}/Pop \quad (3)$$

ووفق المعادلة رقم (٣) فإن كل مواطن مستحق يحصل خلال السنة الأولى من بدء تطبيق برنامج إصلاح دعم الطاقة على تحويل نقدي يعادل كامل الإيراد الإضافي الذي يقدر أن الدولة حققته من زيادة أسعار الطاقة التي يتم استهلاكها من قبل المستحقين في القطاع السكني مقسوماً على عددهم، أي أنه سيكون هناك توزيع متساو بين عموم المستحقين، ثم يتراجع التحويل النقدي بحيث يتلاشى تماماً بعد مرور ١٥ عام على بدء تطبيق البرنامج.

ثانياً :إصلاح نظام دعم الطاقة في القطاع السكني **Residential Sector:**

وبالنظر إلى ارتفاع نسبة المقيمين الأجانب في المملكة وكونهم لن يكونوا مستحقين لأي تحويل نقدي فإنه لن يكون مطلوباً تحويل كامل فرق الإيرادات إلى مستهلكي القطاع السكني. ما يعني أن جزء كبير من هذا الدعم سينتهي مباشرة مع بدء تطبيق برنامج الإصلاح. أما بالنسبة لاستحقاق التحويل النقدي فنقترح أن يكون شاملاً لكافة المواطنين قدر الإمكان، بحيث يتم الصرف لكل رب أسرة بحسب عدد أفرادها، ولا يستثنى من ذلك إلا أصحاب الدخل المرتفعة جداً، ما يساعد على تكون دعم كبير لبرنامج الإصلاح يسهل اقراره وتنفيذه دون عقبات.

خاتمة

ليس هناك أدنى شك من أن معدلات النمو في الطلب على الطاقة في المملكة مرتفعة جدا وغير قابلة للاستدامة، ما يجعل إصلاح نظام دعم الطاقة في المملكة أولوية قصوى لا تحتمل التأخير.

وقد اقترحت هذه الدراسة برنامج إصلاح لنظام دعم الطاقة بالمملكة يجمع بين رفع الأسعار وحماية مستهلكي الطاقة وإنهاء الدعم الحكومي، وفق برنامج إصلاح مدته خمس عشرة سنة يتلشى في نهايته الدعم الحكومي لاستهلاك الطاقة وتصبح أسعار مختلف مصادر الطاقة محررة وتخضع لقوى العرض والطلب ومتوائمة مع معدلاتها عالميا.

خاتمة

ويمتاز هذا المقترح بأنه أسلوب مناسب لتفادي إجراء رفع تدريجي في أسعار مصادر الطاقة لا يؤثر على مستويات الطلب بأي صورة مقبولة.

فمثل هذا التأثير ممكن فقط من خلال رفع كبير وآني في أسعار مصادر الطاقة.

المدى الزمني لبرنامج إصلاح نظام دعم الطاقة الذي اقترحته هذه الدراسة والبالغ خمسة عشر عاما ليس مدى ملزما، ويمكن أن تكون الفترة الزمنية المختارة أطول أو اقل من ذلك، بحسب ما قد يُرى أنه فترة مناسبة لتكيف المستهلكين في القطاعين السكني وغير السكني مع ارتفاع أسعار الطاقة.

شكر و تقدير

أشكر لكم حسن إصغائكم